

على الخلاف

المشقوق، يلوّح بالدم... «بناءً على معلومات»

هي المرة الثانية التي يخرّج فيها النائب نهاد المشنوق، ملوّحاً بـ«الخراب والدم». ما قاله وزير الداخلية السابق، «ليس رأياً ولا توقّعا، بل هيبة على معلومات» سيكشفها لاحقا في مؤتمر صحافي

ميسم زرق

نهاد المشنوق ليس «ابن اليوم» في السياسة، وهو مَنّ يزيّن كلماتهم جيدا. لذلك، عندما يكرّز مرتين التلويح بـ«الخراب والدم»، يصبح السؤال مشروعا عمّا في جعبة وزير داخلية السابق الذي لا يزال «مُشبّكا» مع خطوط داخلية وخارجية؟ هل هناك من أشار إليه بهذا «السياريو» الخطر أو علمه بما يُعدّ للبنان، فخرج منذرا بما يشبه التهديد، فكملاً ذلك بـ«تحريض» على امن مجلس النواب الذي «كسر المحرمات باقتحام مسجد محمد الأمين والاعتداء على المحتضين داخله»؟

قبل ايام، قال نائب بيروت: «إما حكومة تكنوقراط عاقلة تقترح إصلاحات اقتصادية تنظّم الخراب وتتصالح مع المشروعيّتين العربية

مجموعات من جهات داخل السلطة وخارجها تعدّ لاعمال يُمكن ان تؤدي إلى زعزعة الأمن

والدولية، أو أن المواجهات في الشارع ستزداد عنفا، وصولاً إلى إراقة الدماء». أمس، في معرض محاولته ما حصل في وسط بيروت، ليل السبت، كرّز تشبيهه بأسلوب محدد الهدف والاتجاه الكلمة المفتاحية في تصريحه الأخير هي «حكومة تكنوقراط لا تشبه سابقاتها». ينطلق منها ويصوّب نحو المطلوب «انتخابات رئاسية مُقبلة، قانون انتخابات عاقل وصولاً إلى انتخابات نيابية مُكرّة»، ويكمل «إن هذا الزمن انتهى في الشارع، وفي بعيدا، ولن تكون هناك حكومة سباقاتها في السراي، وإذا كان الدم في الشارع هو النخس للاعتراف بالوقائع، فسجد صهر الرئاسة (وزير الخارجية جبران باسيل) دم اللبنانيين على يديه خلال أسبوع، وعندها لن ينفع الندم».

تقرير

الأيام الأكثر دهمية من الانتفاضة: السياسيون مشغولون بـ«حماية» وسط العاصمة

إيلده القصبت

نهاية أسبوع «الغضب على المصارف» تحوّلت إلى معركة «مفتوحة» مع القوى الأمنية وشرطة المجلس النيابي والجيش، ليل السبت وأمس الأحد، للعبور إلى ساحة البرلمان. مواجهات السبت في وسط البلد، بعد مسيرات ناشدة مرت بجمعيّة المصارف ووصلت إلى أحد مداخل ساحة النجمة، اعتُبرت الأنعف منذ بدء الانتفاضة. مشهد ليل أمس، لم يكن أخفّ زخماً وعنفاً، بعدما تراجع احتمال إعلان تشكيكية الحكومة بعد الظهر، ومع تزايد القمع الأمني والبطش» السياسي

لا يُمكن وضع كلام المشنوق خارج مسار التحولات الإقليمية والدولية. لبنان ليس جزيرة معزولة عن المنطقة، وحلّ الأزمة الاقتصادية - المالية غير المسبوقة سيكون مرتبطاً بأي تسوية منتظرة. وما جعل المشنوق ينفجر، فجة ويعنف، فيه شيء من الصورة التي تُرسم للبنان، حتى اللحظة. ولا يمكن، بطبيعة الحال، فصل كلامه عن المطالبات الدولية اليومية - منذ اندلاع الحراك في تشرين الماضي - بحكومة اختصاصيين تحمل بين سطورها الانقلاب على نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة ووضع حزب الله خارج الكادر الحكومي. فهل نقد صبر «المشروعيّتين الدولية والعربية» وسقط رهاتهما على استغلال الشارع، وجاء الأمر بـتفجير الألغام إذا لم يرضخ فريقا رئيس الجمهورية و8 آذار للأمر الواقع. وهذا، بالمناسبة، ما أشار إليه أيضاً المنسّق الخاص للأمم المتحدة يان كوبيتش بالقول «يوم آخر بدون حكومة يعني ليلة أخرى من العنف والصدامات». فهل من ترجمة لهذه اللغة الموحدة التي لا يُفهم من سياقها سوى أن من يريد حكومة التكنوقراط هو نفسه من سيدفع إلى الدم في حال لم تُصبح طلباته أواخر؟ قد يكون الجواب في المؤتمر الصحافي الذي يعقده المشنوق الأسبوع المقبل «يقول فيه كل الحقائق»، بحسب معلومات «الأخبار».

مع «الأخبار»، رافضاً الإفصاح عن التفاصيل، كما رفض وصف كلامه بـ«التهديد»، مؤكّداً أنه «تحذير للمسؤولين»، وقد اطلقت مرّة أخرى «لأن لا أحد في السلطة يهتم، وقد مرت 95 يوماً على الحراك في الشارع ولا حلّ حتى الآن». يمتسك المشنوق بـ«التحذير»، ويركّز إلى معلومات عن إعداد مجموعات من جهات داخل السلطة وخارجها لأعمال ستكون لها انعكاسات دراماتيكية يُمكن أن تُؤدي إلى زعزعة الأمن، «والدليل ما حصل في



لا يُمكن فصل كلام المشنوق، عن المطالبات الدولية اليومية منذ اندلاع الحراك (ميسم الموسوي)

المطاطي من مسافات قريبة

ميشال عون يترأس في بعيدا، ظهر اليوم، اجتماعاً أمنياً للبحث في «تطوّرات الوضع الأمني» العاصمة، فيما نفّذ الرئيس، أول من أمس، «إلى وزير الدفاع والداخلية والقبادات الأمنية المعنية بالمحافظة على امن المتظاهرين السلميين ومنع أعمال الشغب وتأمين سلامة الأملاك العامة والخاصة وفرض الأمن في الوسط التجاري».

زيارة قائد الجيش جوزف عون لتكنة الحلو بحضور المدير العام لقوى الأمن الداخلي عماد عثمان، و«تنويه عون بجاهزيّة القوى الأمنيّة» كما أعلنت وزيرة الداخلية ربا الحسن في تغريدة

امرت النيابة العامة بمصادرة هواتف عدد من الموقوفين

مطاطي من مسافات قريبة وخراطيم المياه وتحويلها سماء بيروت إلى سحب من الغاز المسيل للدموع. شرطة المجلس النيابي أنهمت بإحراق خيم المعتصمين في ساحة العازارية، كما نقل شهود عيان وصور وفيديوات متداولة، إضافة إلى تسجيل تمرکز عناصرها أمس على سطح أحد الأبنية وميهم الحجارة فوق رؤوس المحتجّين.

عشرات الجرحى والمصابين، ناهز عددهم 500 يومي السبت والأحد، نقلتهم فرق الصليب الأحمر والدفاع المدني إلى مستشفيات بيروت، فيما عالجت العشرات ميدانياً. الإصابات شملت مختلف

أجزاء الجسم، وتوّعت بين الوجه والراس والأطراف والأعضاء التناسلية. اعتداءات القوى الأمنيّة لم توفر المصوّرين والصحافيين، أنهمت بإحراق خيم المعتصمين نحو عشر إصابات في صفوفهم بالرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، فيما أعلنت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أمس، عن محضلة مواجهات السبت، وإصابة أكثر من 140 من عناصرها، بينها 3 إصابات بالغة.

مناطق المواجهات بدأت أمس في محيط المجلس النيابي والشوارع المؤدية إليه لجهة الجامع العمري، لتتمتد إلى باقي تفرعات وسط البلد وصولاً إلى الصيقي.

هيام القصيب

لا بد أن يكون البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي قرأ يوماً ما في الإنجيل، الآية التي تتحدث عن دخول المسيح إلى الهيكل وصنعه سوّطاً من حبال وطرده الباعة وقلبه طاولات الصيارفة. فعل المسيح هذا من الأفعال «التي ليست من قيمنا وعاداتنا وشيئنا اللبنانية»، كما ورد أمس على لسان سيد بكركي التي انضمت أمس إلى بعيدا والقلوق وعين التينة وجوقة الشخصيات والقوى السياسية التي توحدت ضد أفعال المتظاهرين. وبدل أن تفتح بكركي وكنايس وسط بيروت أبوابها لتستقبل المحتجين والمصابين وتستمع إلى مطالبهم، حرص الراعي غداً ليل دام، إلى عطة بدت للوهلة الأولى نفاعاً عن المتظاهرين. إلى وضع الكنيسة المارونية في خندق واحد مع العهد واركائنا وقوى 8 و14 آذار، والرهيبات المؤيدة للعهد والمصارف التي تتحالف مع كثر منها، مطالبا بحكومة له فيها أصدقاء من الخظ نفسه. هو الخندق الذي يتظاهر ضده الشباب والشبان منذ 17 تشرين الأول.

فيما كان متظاهرو بيروت يتعرضون للضرب والرصاص المطاطي ويُسحلون ويسجنون، كانت باريس تشهد حفلة غنائية أمام دار الأوبرا كوسيلة احتجاج على أنظمة التقاعد. لكن هذا المشهد بمثابة تنمّة لمشاهد الاحتجاج العنيفة المستمرة في كل مدن فرنسا تحت عناوين اجتماعية مختلفة، في نقاش مفتوح حول الإصلاحات، يستعيد أيضاً مشاهد باريس عام 1968. لكن في لبنان لا تناقش الطبقة السياسية الإصلاحات، ولا سرقة المصارف لأموال المودعين، بل إنها في مقابل الاصرار على استنساخ الحكومات المتعاقبة، تحصر النقاش في وضع

أطر للتظاهرات، بعدما انكسرت المحرمات الزمّنة بعدم الرضوخ للسلطة. منذ ثلاثة أشهر والقوى السياسية تريد أن تحدد للمتظاهرين سلوكيات انتفاضاتهم وإيكيّتك تظاهراتهم، إذ بدأ الحديث أولاً عن الاعتدال والهويات المشاركة في التظاهرات، عن سلمية التحركات والرقص والغناء وعن الأناشيد والغنائين، وعن الخيم المنصوبة، والأدوار الخارجية، والانتماآت الحزبية والطائفية، وتحديد الهويات المنهية للمشاركين. وانتقل كلام مراجع رسمية وحزبية إلى تحديد خريطة التظاهرات، وأي طرق يفترض إقفالها وأي طرق يفترض فتحها. مع استقالة الرئيس سعد الحريري اتخذت القوى السياسية منحى آخر في سعيها إلى تحديد برنامج عمل

تقرير

الحريري مشغول بسوليدير والراعي يبشّر بـ«إيكيّتك» التظاهر

التظاهرات لإعادة الحريري إلى السراي الحكومي وإسقاط كل مرشح غيره، ومع بدء التحرك ضد المصارف. تفرع عدوان جديد، تمثّل بمنع الس بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وبالمصارف والدخول الاعتراضي إليها، وعدم استهداف النواب والشخصيات السياسية أثناء وجودهم في الأماكن العامة. وأخيراً تحولت الحملة على المتظاهرين، بعد حوادث الحمرا وبيروت، إلى ديكتاتورية من نوع آخر، وانضمت إلى هذه القوى السياسية طبقة إعلاميين - محازبين استفادوا من الشاشات ومن وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيه حملة واسعة لتعليم المتظاهرين مبادئ بناء الأوطان وعدم تخريب المنشآت العامة وسلوك طرق حضارية في التظاهر وتحميلهم مسؤوليّة الانهيار المالي والمصرفي.

مفارقة ما حصل في الأيام الأخيرة من اعتداءات جسدية من القوى الأمنية على المتظاهرين الحمرا إلى وسط بيروت. لا تنفصل عن الاعتداءات اللغظية من جانب أركان السلطة السياسية. لا في المقابل استنفرت أحداث بيروت التي تتحمل مسؤوليتها القوى الأمنية وحدها، رئيس الحكومة المستقبل سعد الحريري، الذي لم تهزّ الاعتداءات على المواطنين في صور والنبطية وجل الديب وجونيه وفرن الشباب، أو تظاهرات طرابلس، فقطع طرق البقاع وطرق الجنوب والاستنفار الذهبي في واد وسقوط الواح زجاجية في وسط بيروت في واد آخر، بصّر الحريري الذي أراد أن يتحول أيقونة الثورة باستقالته، على حصر مرجعية وسط بيروت به ويمشروع سوليدير الذي قام به الرئيس الراحل رفيق الحريري على قاعدة تهجير عشرات العائلات اللبنانية من أحياء وسط المدينة من دون وجه حق، وسلبهم أموالهم وممتلكاتهم.

سوليدير وحدها (كما كانت الحال يوم حرب تموز 2006) تشكل استفزازاً للحريري العائد من رحلة استجمام في باريس، إلى السراي كما كان يفترض، ويحمل بذلك حزب الله مسؤولية ما جرى، مستغيباً لفة مذهبية كان يأمل من خلالها دفع الحزب إلى التخلي عن حسان دياب والعودة إلى تفاهم حكومي ثنائي مجدداً. هذه الاستفاقة الحزبية كانت فاقعة، بقدر ما هو فاقع تماهي التيار الوطني الحر مع كل منتقدي تصرفات المتظاهرين الذين يُهدمون البلد»، وصولاً إلى أحد الدفاع عن الأجهزة الأمنية وأنانها. وهي تحدث ليليات الأيام الأخيرة، حين يتقاطع التيار الوطني وتيار المستقبل في تقزيم دور المتظاهرين وتحميلهم مسؤولية الأزمة، وكأنهما ليسا شريكي النّص» في الانهيار الحالي.

لا تناقش الطبقة السياسية الإصلاحات وسرقة المصارف اموال المودعين وتحصر النقاش في وضم اطر للتظاهرات

يلتبس على هؤلاء لماذا ينزل مئات اللبنانيين إلى الشارع، ولماذا يقحمون المصارف ويكسرونها، ولماذا تحولت التظاهرات «عنفية» بعدما فسلت التحركات السلمية في تحقيق الطالب، لذا فإن العنف والاعتداءات والتجاهل للمطالب المتنا، تعكس مزيداً من المكابرة والاعتدال بالنفس وعدم القدرة على السيطرة على الوضع الداخلي. من أجل ذلك تذهب القوى السياسية والأمنية إلى ابتداع اساليب جديدة للتخفيف من وهج التظاهرات، على الأقل أمام الرأي العام الدولي، لكن ذلك أعطى مفعولاً عكسياً، ظهر من خلال عودة التظاهرات عنواً بارزاً في وسائل الاعلام الدولية والعربية. في اليومين الماضيين برز الأصرار، ويتعطّية اعلامية - سياسية ومالية، على تعميم أن العنف،



(ميسم الموسوي)

أنه «تم ترك الموقوفين رهن التحقيق لصالح شعبة المعلومات ومصادرة هواتفهم، كما حصل في تظاهرات المصارف في الحمرا يوم الثلاثاء 14 الجاري. ولدى مطالبتنا بإعادة الهواتف، أبلغتنا الضابطة العدلية أن المصادرة تستند إلى إنبارة من النيابة العامة التمييزية».

جهود لجنة المحامين استمرت في متابعة المعتقلين ورفض التوقيفات والانتهاكات، وهي أعلنت في بيانها، أمس، أنها رصدت يوم السبت 43 توقيفاً، بينها اثنان بحق قاصرين، وأنه جرى «إلقاء القبض على 3 متظاهرين على مدخل الطوارئ في مستشفى

الجامعة الأميركية»، ويحسب للجنة «تبيّن أن الأكثرية منهم قد تعرضوا للعنف المرح والمفرط في ساحات التظاهر وخلال نقلهم إلى تكنة الحلو من قبل قوى مكافحة الشغب، كما داخل حرم تكنة الحلو خلال نقلهم إلى نزّانة الاحنجان، وهو ما تم توثيقه في تسجيل نشر على وسائل التواصل الاجتماعي ونُتج عنه فتح تحقيق داخلي لدى قوى الأمن الداخلي. وأفاد العديد منهم عن قيام عناصر قوى مكافحة الشغب بمعاملتهم بوحشية وشدة بعد إلقاء القبض عليهم وتوجيه العبارات المسببة والمهينة لهم وتهديدهم بالعنف الجسدي والجنسي».